

هلنسكي - رموز وأسماء الدولة باعتبارها أسماء المستوى الثاني (SLDs)
الاثنين، 27 يونيو 2016 - من الساعة 10:45 ص إلى الساعة 11:30 ص بتوقيت شرق
أولوف نوردلينغ | هلنسكي، فنلندا

أولوف نوردلينغ:

بانغ بانغ بانغ. دقت ساعة الارتجال.

الرئيس شنايدر:

حسنًا. أجل. إننا ندرك أن استراحة تناول القهوة هذه كانت قصيرة للغاية ولكن من فضلكم،
سوف نكملها في أي لحظة، لذا يرجى الجلوس في مقاعدكم. شكرًا.

أولوف نوردلينغ:

السيدات والسادة، أرجو منكم التكرم بالجلوس في مقاعدكم. سنبدأ هذه الجلسة في غضون
بضع ثوان.

الرئيس شنايدر:

نرجو منكم التفضل بالجلوس. السادة الزملاء، سوف نبدأ قريبًا جدًا. الآن، فعلاً.

حسنًا. شكرًا لتفضلكم بالجلوس في أماكنكم.

لدينا فيما يلي مشكلة في جدول أعمالنا وهي ليست جديدة. وهو الشيء الذي لطالما ناقشناه
لبعض الوقت. وتعتبر جيما من إسبانيا واحدة من الأشخاص الذين بذلوا الكثير جدًا من
وقتهم وطاقتهم في هذه المسألة، لذا، سوف تكون المشرفة على هذه المسألة، لذلك اسمحوا
لي أن أعطي الكلمة لجيما للحديث عن رموز وأسماء البلد باعتبارها اسم المستوى الثاني.

هذه الجلسة رقم 3. أرقام هذه الجلسات تساوي أيضًا الجلسات الإعلامية الموجودة في
الوثائق لديكم، لذا فهي متعلقة بالوثائق التي تحمل الرقم 3. شكرًا. جيما، الكلمة لك.

جيما كامبيلوس:

شكرا لك، سيدي الرئيس، وصباح الخير للجميع.

لدينا عرض تقديمي موجز. كان من المقرر أن تكون الجلسة التي نجرها الآن لمدة 45 دقيقة. والآن هي أقل من 45 دقيقة، لذلك نحن بحاجة إلى بذل قصارى جهدنا في الوقت المتاح لدينا.

سوف نتطرق إلى مناقشة مسألتين في هذه الجلسة. الأولى تتمثل في رموز البلد باعتبارها اسم المستوى الثاني، والثاني في أسماء البلد باعتبارها اسم المستوى الثاني. الشريحة التالية من فضلك. أجل.

الأمر الأول الذي أريد القيام به هو إظهار الاختلاف بين المسألتين في هذه الجلسة، والمسألة المتعلقة باسم البلد -- أو رموز البلد باعتبارها اسم المستوى الثاني. وهي الجلسة التي سنعدها غداً.

وسوف نبدأ الآن في مناقشة الرموز المكونة من حرفين باعتبارها نطاقات المستوى الثاني. يمكنكم رؤية الشكل على الجانب الأيمن من الشريحة. كانت رمز البلد ستصبح برنامج gTLD الجديد ثم نقطة، بينما سنشهد غداً ما إذا كان اسم النطاق سيكون رمز مكون من ثلاثة أحرف ثم نقطة أم لا. ولكن هذا سيكون غداً.

الشريحة التالية من فضلك.

حسناً. لذلك بالخوض في جوهر الرموز المكونة من حرفين باعتبارها أسماء نطاق من المستوى الثاني، فسوف نجد أن السياسة السارية الحالية تأتي من اتفاقية التسجيل الخاصة ببرامج gTLD الجديدة التي تحدد احتياطياً للأسماء المكونة من حرفين باعتبارها أسماء المستوى الثاني. ويمكن التخلي عن هذا الاحتياطي إذا ما أبرم التسجيل اتفاقية مع الحكومة أو إذا اتبع إجراء لإصداره المعتمد من ICANN.

وتنص اتفاقية التسجيل على شرطاً لذلك الإصدار من قبل ICANN. أي تلك الإجراءات المتخذة لتفادي الخلط مع رمز البلد المستخدم.

لذلك قررت ICANN وضع إجراء لإصدار رموز البلد باعتبارها اسم مستوى ثاني، ويتألف هذا الإجراء من طلب الحكومات أو أي شخص آخر بتقديم تعليقات بشأن مخاوف بأن الرموز المكونة من حرفين يمكن أن تسبب باعتبارها اسم المستوى الثاني.

ثم وضعت ICANN نموذج ويب لتقديم التعليقات. لدى الحكومات 60 يوماً من نشر الطلب لتقديم تعليقاتها.

في مرحلة ما من الوقت الحالي -- في نقطة زمنية محددة تصرح ICANN بأنها لا تنوي النظر إلا في التعليقات المتعلقة الالتباس بين الرموز المكونة من حرفين وأسماء البلدان فقط. وكان ذلك تمثيلاً مع وثيقة البند 5 Specificaiton من اتفاقية التسجيل التي، كما ذكر، تشترط موافقة ICANN على هذا الإصدار لاعتماد التدابير بشأن الخط.

ثم طلبت ICANN من أمناء السجل اقتراح خطط تخفيف لتفادي هذا الخط بين اسم المستوى الثاني المكون من رموز مكونة من حرفين مع رموز البلد.

وقد تم تقديم خطط التخفيف تلك. انتهت المدة المحددة في أبريل.

والآن، تدرس ICANN خطط التخفيف تلك، وكذلك التعليقات التي أدلت بها الحكومات.

أنا الآن في هذه اللحظة -- لهذا السبب كتبت باللون الأزرق لأن ICANN لم تنشر حتى الآن المعايير التي ستستخدمها لتقييم خطط التخفيف والمخاوف لدى الحكومات.

لذلك لدينا فرصة الآن للموازنة في هذا التفكير -- بأن ICANN تفكر في المعايير، ونحاول أن يكون له تأثير على المعايير التي يمكن أن تستخدمها ICANN.

يمكننا الانتقال إلى الشريحة التالية من فضلك.

الآن سنرى خطط التخفيف المختلفة التي قدمها أمناء السجل بسبب نشرها.

لقد ذكر أن نطاقات TLD للعلامة التجارية -- أي التي تصنع العلامات التجارية -- نظراً لأنها أن تتبع معايير صارمة للغاية للتسجيل، إذ أن عليها أساساً أن تستخدم نطاق المستوى

الأعلى لمجرد تحسين صورة الشركة، وليست هناك حاجة لاتخاذ أي إجراء تخفيفي آخر بسبب الاستخدام المفرط الذي سوف تضعه نطاق المستوى الأعلى لكي تتجنب الالتباس.

وهناك سجلات أخرى ليست في نطاقات المستوى الأعلى للعلامة التجارية ولكنها تعهدت بتبني سياسات مقيدة لهذا التسجيل الذي يذكر ذلك بسبب تسجيلات السياسة التقييدية، وليس هناك حاجة لاتخاذ إجراءات تخفيف إضافية.

هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع الأسماء الجغرافية لأنها، على سبيل المثال، تذكر أنها لن تقبل إلا التسجيلات الخاصة بالأفراد أو الشركات المرتبطة بالمدينة أو المنطقة أو ببعض فئات نطاقات المستوى الأعلى من الفئة 1 لأنها تذكر أن في وسعها فقط قبول التسجيلات التي أظهرت علاقة بسلسلتهم.

إذا كنت ترى الفائدة هنا، فإن نطاقات المستوى الأعلى للعلامة التجارية تمثل 30% من مقدمي الطلبات، وتلك النطاقات ذات سياسات تسجيل المقيد تمثل 4%.

وجزاء كبير من الفائدة مفتوحة للتسجيلات التي تعد بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بالالتباس في استخدام الاسم المكون من حرفين الذي يمكن أن يلتبس مع رمز البلد ثم يعالج المخاوف التي أثرت ويتخذ الإجراءات التي قد تمثل، في الملاذ الأخير للغاية، تعليقهم أو إلغاءها لاسم النطاق. وهذه تمثل 55%.

لقد عرضت بعض النطاقات العليا، حتى السجلات المفتوحة، إمكانية تنفيذ برامج تخصيص مرحلية -- وهذا شيء مشابه لفترة sunrise -- التي يمكن فيها إعطاء الأولوية لرموز البلدان لتسجيل رمز البلد الذي تم الاعتراض عليه.

يذكر أن هذا الاجراء كان يُستخدم في الماضي مع بعض نطاقات المستوى الأعلى TLD الرائدة وبعض برامج gTLD الجديدة قبل عام 2012 مثل travel، Bates، info، وهلم جرا. وأنا لا أرى ذلك -- نعم. أرى أنه 7% في الفائدة. عرض 7% من مقدمي الطلبات هذا الإجراء.

ثم ذكر بعض أسماء السجل -- المسجلين السجلات أن تمكنوا من منع تسجيلات الطرف الثالث، لتفادي الالتباس بين نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد والرمز المكون من حرفين.

على سبيل المثال، في -- ES. الخاص بي، الذي يعتبر رمزاً لإسبانيا، و.ES.XYZ، الذي يعتبر أحد برامج gTLD الجديدة، فإنه في حالة قبول ES.XYZ لتسجيلات الطرف الثالث، فقد يتم تضليل المستخدمين للتفكير في أن هذا لديه ما ينفذه باستخدام نطاق المستوى الأعلى ES.

هذه ليست هنا في الفائدة، ولكن علينا أن نلاحظ أن بعض السجلات تقترح عدة إجراءات. التخصيص المرحلي جنباً إلى جنب مع التحقيق في تقارير سوء الاستخدام. حظر إعادة البيع المختلط بالتحقيق. ربما هذا هو السبب في أن الأمر ليس مرتبطاً بالفائدة. الشريحة التالية، من فضلك.

لماذا يجب على GAC أن تغتنم الفرصة لإصدار المشورة في هذه المرحلة؟

لأن ICANN على وجه التحديد لم تصدر أية معايير تُستخدم لدراسة خطط التخفيف والمخاوف المعنية للحكومات. لذلك لدينا الفرصة للتأثير على عملية صنع القرار هذه. لقد وزعت منذ بعض أيام مشورة الصياغة لهذا الغرض.

ويتمثل الهدف من اللغة التي وضعتها في توفير الطابع المميز للرموز المكونة من حرفين باعتبارها معرفات بلد في DNS ولمنع الالتباس، الذي يعتبر الأساس المنطقي النهائي لاتفاقية التسجيل.

إنني أنوي القيام بتقييم الإجراءات التي تم عرضها في سجلات -- لتغذية النقاش.

الأكثر شعبية -- أو الإجراء الذي تم اقتراحه من قبل كل من السجلات للتحقيق في تقارير إساءة الاستخدام ومعالجة تلك المخاوف. وأضع خطأ: هل تحب ذلك؟ ربما يمثل ذلك حداً أدنى. إنه الحد الأدنى لما ينبغي القيام به. ولكن لدي بعض الشكوك حول ما يمكن أن يحدث إذا كان التسجيل حر في تحديد ما إذا كان هناك التباس أم لا. أعني، في حالة عدم وجود معايير موحدة لتحديد ما يسبب الالتباس أو ما لا يسبب التباساً، فلن تكون هناك إجراءات متنسقة للسجلات برمتها.

ربما كانت إحدى المعايير الموحدة التي استخدمت في الماضي في IRO. لإجبار المشترك -- المشتركين أن يذكروا بوضوح على مواقعهم الإلكترونية أنه ليس لديهم أي علاقة بالسلطات الدستورية للدولة في حالة عدم وجود علاقة بالفعل.

وهناك فكرة أخرى للتفكير في الفئة 12 -- نطاقات المستوى الأعلى من الفئة 1. هل تعتقد أنه يجب اتخاذ هذه الإجراءات بكل الوسائل عن طريق نطاقات المستوى الأعلى من الفئة 1؟ الفئة 1 عبارة عن سلاسل ذات صلة بالقطاعات المنظمة بدرجة عالية، وتتطوي على شروط قبول في السوق، مثل تلك التي لدى القطاع المالي والقطاع الصحي وهلم جرا.

يتعلق الإجراء الثاني بنطاقات المستوى الأعلى للعلامة التجارية. وأعتقد أن هذا يعتبر مقياسًا جيدًا. إنني لا أرى أن هناك مخاطر التباس مع نطاقات المستوى الأعلى للعلامة التجارية. وسوف أضع جوجل كمثال على ذلك، مجرد مثال.

تخيل أن جوجل لديه موقع إلكتروني لإسبانيا يسمى GOOGLE.ES. ما الذي يخطط له -- أو ماذا يمكنهم القيام به، إذا سمحت ICANN لهم باستخدام ES، فسوف يقولون ES.GOOGLE. يعرف الجميع أن ES.GOOGLE مخصص للموقع الإسباني لدى جوجل. لذلك لا أرى أنه سيكون هنا التباس بين المستخدمين.

ويتمثل الإجراء التالي في تلك التسجيلات ذات سياسات التسجيل المقيدة، مثل تلك الموجودة في القطاع المالي التي تبنت التزامات المصلحة العامة، إذا كانت لديها متطلبات مثل التحقق من أوراق الاعتماد وكونها الجهة التي تعمل في هذا القطاع وأنها تنوي الخضوع للفحص قبل التسجيل. وينوي الاسم أن يتطابق مع اسم الشركة، (متعدد تمييزه) شركة تدعى ES أو ES، وتقليل مخاطر الالتباس. لذلك قد تكون هناك إجراءات ممكنة أيضًا.

ولكن ليس جميع السجلات تتطوي على سياسات تسجيل مقيدة، تحقق من المتطلبات قبل التسجيل. سوف تقوم بذلك فيما بعد. ولكن يمكن أن تكون فعالة أيضًا، إذا كانت تعتمد في نهاية المطاف على تدابير للقضاء على هذا الالتباس أو لإلغاء اسم أو تعليق الاسم.

وقد أضفت معايير أخرى لم يتم ذكرها في السجلات، وهي أن هناك أسماء معقولة جدًا، مثل ARMY، NAVY، AIRFORCE. هناك ربط واضح للغاية مع الوظائف الحكومية الصارمة وربما تأثير بصري لرمز البلد وهذه الأسماء تؤدي إلى وجود علاقة مع البلاد فورًا. وقد نرغب في تجنب هذا الالتباس البصري.

كما يتمثل الإجراء الإضافي الآخر الذي أقترحه في تلك التسجيلات المقترحة لحجز الأسماء المكونة من حرفين لقبول السجلات بناءً على خطط استخدامها في المستقبل لتلك الأسماء أو التي تعهدت بالتحقق من العلاقة بالحكومة أو شيء من هذا القبيل. وهي إجراءات صعبة للغاية. وينبغي السماح بتنفيذها. حتى لو تبنت ICANN إجراءً موحدًا، فهذا ليس مطلبًا مثل هذه الإجراءات.

الشريحة التالية من فضلك.

تتمثل أحد الإجراءات التي ذكرت أن السجلات تقترحها في إجراء فترات تخصيص مرحلية. وأنا أفضل هذا الإجراء. ومن الواضح أنه لن يكون ضروريًا لنطاقات المستوى الأعلى للعلامة التجارية، لأنني ذكرت أنني أرى أن مخاطر الخطأ لا تمثل شيئًا..

ربما لا تحتاج نطاقات المستوى الأعلى إلى سياسات تسجيل مفيدة على الإطلاق لأن سياسات تسجيلهم تمنع بالفعل حدوث التباس، ولكن بوسعي أن أضيف بعض المؤهلات المطلوبة لفترات التخصيص المرحلي هذه.

تذكر السجلات التي اقترحت استخدام فترات تخصيص مرحلية أن رموز البلدان يمكن أن يكون لها الحق في تسجيل الأسماء في المقام الأول، ولكن ماذا يحدث إذا لم يكن لدى الحكومة علاقة طبيعية مع نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد؟ أو لديها علاقة جيدة معها، ولكن نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد ليست مهمة بتسجيل مئات الأسماء. هناك دول اعترضت على 600 اسم. ربما هذا ليس الشركات الخاصة نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد.

ولهذا السبب أرى أنه ينبغي أن يُسمح للحكومات بالمشاركة في فترة التخصيص المرحلية هذه.

وبطبيعة الحال يجب على أعضاء GAC أن يساعدوا في التسجيل لتحديد السلطة المناسبة لتسجيل الاسم داخل البلد.

وأرى أن هذا يعتبر مقياس جيد للبلدان التي يمكنها استخدام هذا الاسم لأغراض تتعلق بالبلد حتى لا يكون هناك أي التباس، وقد تقرر تلك البلاد عدم استخدام هذا الاسم مرة واحدة في هذا التسجيل. ومن شأن ذلك أن يتجنب الاسم من السوق، وهذا أيضاً يعتبر فعلاً لتفادي الخلط لأنك لن يكون لديك هذا الاسم في DNS.

وفي حالة اتخاذ هذا الإجراء، فلا ينبغي أن تدفع الحكومات وكذلك ccTLD أسعاراً باهظة لهذه الأسماء. يجب أن يقوموا بدفع السعر العادي لهذه الأسماء خلال فترات التخصيص المرحلية.

وما أقترحه هو أنه بعد الفترة الخاصة بالحكومات و ccTLDs، يكون لدى أصحاب العلامات التجارية الفرصة لتسجيل الأسماء. تخيل أن هناك علامة تجارية تسمى ES. إذا كانوا قد قاموا بتسجيل الاسم، فإنني أرى أنهم سوف يستخدمون الاسم لتعزيز صورة الشركة. وبالتالي لا يمكن لاستخدام الاسم أن يكون سبباً في حدوث التباس للمستخدمين الإسبان أو أيًا كان بشأن العلاقة مع البلد.

ولكن لدي سؤالان بشأن فترات التخصيص المرحلية هذه لكي تصبح إجراءات جيدة للمجال العالمي (يتعذر التمييز). ربما يمكنك معالجتها بعد العرض التقديمي.

ذكر لي أحدهم أن هناك قواعد تجبر المسجلين الذين يسجلون الأسماء في فترات التخصيص المرحلية على استخدام الاسم بفعالية فيما بعد. قد يعني ذلك أنه لا يمكن ببساطة أن تقرر عدم استخدام الاسم.

إذا كان هذا هو الحال، فإنه من الأهمية بمكان لأعضاء GAC أن يعرفوا ويكونوا رأيهم

هناك سؤال آخر يتمثل في أنه إذا كانت رسوم تجديد السجلات لهذا النوع من الأسماء المتميزة -- قسط لأن لديها قيمة عالية للغاية في السوق؛ فإنه يمكنك أن تراها في منصات بيع اسم النطاق -- إذا كانت رسوم التجديد أعلى من السعر العادي لأي اسم نطاق آخر، لأنه، يمكن للحكومة أن تسجل اسم مقابل 8 دولارات مثلاً خلال فترات التخصيص

المرحلي، ولكن إذا كانت السنة بعد التالية للسنة التي يجب عليه أن يدفع فيها 20000 دولار، فربما عليك أن تفكر مرتين. ونحتاج جميعاً إلى معرفة هذه البيانات قبل المضي قدماً.

وقد اقترح الإجراء الأخير الذي اقترحه بعض مقدمي الشكاوى حظر تسجيل طرف ثالث على نطاق المستوى الثاني للسبب المذكور من قبل. لذلك أفضل، أيضاً، هذا الإجراء.

الشريحة التالية من فضلك.

الآن سوف نتطرق إلى بايجاز إلى قضية أسماء البلدان باعتبارها نطاقات المستوى الثاني. أنتم ترون الآن المثال. الوضع ينص على أنه تحتفظ اتفاقية التسجيل بتلك الأسماء، بحيث لا يمكن استخدامها ما لم يصل مشغل السجل إلى اتفاق مع البلد المعنية أو الحكومة ذات الصلة أو مع ICANN.

على ICANN، في هذه الحالة، أن تضع إجراء تخضع للمراجعة من قبل GAC. وهذا ما تنص عليه وثيقة 5 Specifcaiton

تم حتى الآن تقديم 12 طلباً فقط من السجلات. وبعد عدد قليل جداً لم تعد ICANN تمنح أي منها حتى الآن. ما المانع؟ لأنها لم تضع أي عملية حتى الآن لإصدار أسماء البلدان.

ولكن GAC، بالعودة إلى عام 2015، كانت ترى أن ICANN تنوي وضع تلك العملية على الفور، وكنا نظن أن ICANN يمكنها اتباع نفس الإجراء الذي اعتمدته للأسماء المكونة من حرفين. أي، إعلان الطلبات إلى الحكومات وتكون لدى الحكومات الفرصة للتعليق وهلم جرا.

لذلك قررنا -- وقد اتخذنا قراراً بإنشاء قاعدة بيانات حيث يمكن للبلدان أن يذكرها ما إذا كانوا سيقبلون هذه الطلبات أم لا.

وفي النهاية، لقد انتهى الأمر بقاعدة بيانات في البلدان التي ذكرت ببساطة ما إذا كانت تريد أن يتم إعلامها بالطلبات أم لا. واتضح أن 80 دولة تقريباً ذكرت أنها تريد أن يتم إخطارها، وأن تسع دول فقط لا تريد أن يتم إعلامها.

وبالتالي ما نحن -- أقتراح الآن أن نسبق ICANN في مفهوم محاولة تحقيق السبق ومحاولة توجيهها ومنحهم بعض الأفكار عن كيفية تطوير هذه العملية. لماذا؟ لأننا كنا غير راضين تمامًا بعملية إصدار أسماء مكونة من حرفين حتى تكون هناك فرصة لتحسين الطريقة التي نفذنا بها الأشياء، ولأن أسماء البلدان، كما أعتقد، أكثر حساسية من الأسماء المكونة من حرفين. لذلك علينا أن نكون أكثر حذرًا في هذه الحالة. الشريحة التالية من فضلك.

لذلك ما ذكرناه في الماضي عن أسماء البلدان كان مجرد تأكيد على أهمية الدول الحساسة الملحقه بأسماء تلك البلدان. الحاجة إلى موافقة فعلية. على سبيل المثال، ذكر في قاعدة البيانات أنه إذا لم يتم ملء بلد في قاعدة البيانات، فلن تستطيع ICANN أن تفترض أن البلد توافق على إصدار اسم البلد. وحتى الصمت لا يعني الموافقة. ونحن جميعًا -- ذكرنا أيضًا أن نطلب من ICANN أن تنتظر في العملية بتأمل شديد وأن تشرك ICANN في مرحلة مبكرة. الشريحة التالية، من فضلك.

في مشروع المشورة التي قمت بتوزيعه، لقد أدرجت فيه بعض العناصر. أساس قد يكون هذا جيدًا لهذه العملية لتنفيذ تحليل للتجارب السابقة. ما القواعد التي كانت موضوعة في الماضي لاستخدام أسماء البلدان، على سبيل المثال على .INFO و .BIZ وقبل عام 2000 -- وغيرها من برامج gTLD الجديدة قبل عام 2012 لأن هناك قواعد بشأن استخدام أسماء البلدان. وسيكون من الجيد أن نتطرق من خلال هذه التجربة لمعرفة كم أسماء البلدان تلك التي تم تسجيلها. من أسماء البلدان التي تم تسجيلها، ما فائدة أسماء البلدان؟ ما حالات سوء استخدام أسماء البلدان، سواءً أكانت تنطوي على صراعات أم لا؟ وسيكون من الجيد أيضًا أن نطلب على الأقل (يتعذر تمييزه) التسجيلات وأمناء السجل من ذوي نطاقات المستوى الأعلى من الفئة 1، ما خططهم لإصدار أسماء البلدان وما الإجراءات التي يعتزم اتخاذها إذا كانوا يفكرون في فترات تخصيص المرحلية أو المزايدات أو أيا كان. وربما هناك بعض العناصر الأخرى التي لم ندرج في مشروع المشورة لكنني أدرجتها الآن. وقد يكون من الجيد لدى ICANN أن تعرف ما الاهتمامات المعنية لأعضاء GAC بشأن أسماء البلد؟ ولماذا تعتبر مهمة للغاية بالنسبة لهم؟ الأسباب السياسية؟ ألي أسباب ذات صلة؟ الأسباب الولاية القضائية؟ أو لأسباب أخرى؟ كما

سيكون من الأهمية بمكان أن نلاحظ مرة أخرى أن معظم البلدان لديها حدود للمقدرة على التعامل مع العمليات المعقدة مثل تلك التي نفذتها للأسماء المكونة من حرفين وربما تحتاج البلدان إلى أن تكون هناك حاجة إلى إجراء مشاورات كاملة بين الوزارات المختلفة والتي يمكن أن تستغرق وقتًا طويلاً. ورغم أن GAC لديها بالفعل أكثر من 160 دولة، إلا أنه حتى الآن هناك البلدان غير الأعضاء في GAC وكيفية حماية أسماء بلادهم. ينبغي وضع هذا في الاعتبار. ويمكننا أيضًا أن نسأل أنفسنا وICANN ماذا تعني مراجعة GAC. أنه شرط أن تحترم ICANN إصدار أسماء البلدان. ويمكن أيضًا أن تكون جيدة للتفكير فيما إذا كان يجب أن يكون هناك إجراءات مختلفة تبعاً لنوع من TLD، نطاقات المستوى الأعلى للعلامة التجارية. هل هي بحاجة إلى سياسات تقييدية فيما يتعلق باستخدام أسماء البلدان؟ الأسماء من الفئة 1 -- أو أن تعرف أن البلدان محفوظة بست لغات مختلفة. هل هذا مناسب بالتساوي لحفظ جميع الأسماء بكل هذه اللغات بموجب TLD أيًا كان؟ وهذا النوع من الأشياء التي طرحتها لكم أن تفكروا في ذلك. الشريحة التالية من فضلك.

إنه أكثر أو أقل مما ذكرت لكم بالفعل. الشريحة التالية. لقد انتهى الأمر. هل تريدون إصدار مشورة بشأن هذا؟ ما رأيكم بمشورة GAC؟ هل تعتقدون أن TLD المختلفة تستحق إجراءات مختلفة؟ وأعتقد أنني قد استنفذت كل الوقت. عذراً. باقي من الزمن القليل جداً. ربما يمكننا أن نبدأ المناقشة. يمكنكم أيضاً استخدام قائمة البريد الإلكتروني للتعبير عن وجهات نظركم طوال الأسبوع وسوف نحاول الاطلاع على كل شيء. شكراً. أعتذر لنفاد الوقت.

[تصفيق]

نعم، إذا أمكن لقسم ICANN GDD الإجابة على الأسئلة التي أطرحها، بإيجاز. شكراً.

شكراً، جيما. وشكراً لاستضافتي هنا. اسمي كريستا باباس، من موظفي ICANN. إنني عضوة من فريق قسم النطاقات العالمية GDD. لذلك أعتقد أن سؤالك الأول، جيما، كان حول ما إذا كان التسجيل -- سواءً أكان مطلوباً لاستخدام أسماء النطاقات في حالة تسجيلها

كريستا باباك:

أم لا. لذلك إذا أصبح العنوان المكون من رمزين مسجلاً، فهل هناك شرط يستخدمه المشترك -- يستخدم بالفعل اسم النطاق، هل هذا -- كان هذا السؤال الأول، صحيح؟ لذلك لا توجد متطلبات بموجب العقد بالنسبة لهم لاستخدامها أو عدم استخدامها. لدى مشغلي السجل سياسات تسجيل. يلزمهم أن ينشروها في المكان الذي يسهل العثور عليها ويمكن لأي شخص يلقي نظره عليها ويراجعها. وسياسات تسجيلها في -- فهي بمثابة اختيار لمشغل السجل، طالما أنها لا تتعارض مع أي شروط أخرى في العقد المبرم بينهم. لذلك لا يتطلبها العقد ICANN -- لا يتطلب الأسماء المسجلة لاستخدامها أو عدم استخدامها ولكن يمكن أن يكون للتسجيل سياسة التسجيل الخاصة به التي وضعوها والتي كان يتعين نشرها والتي يمكنكم معرفة متطلباتها.

سؤال ثاني.

متحدث غير معروف:

(الميكروفون موقوف).

متحدث غير معروف:

نعم. لذلك أعتقد أن سؤالك أساساً يتمثل في أنه يمكنهم -- يمكن لتسجيل أو أمين سجل أن يفرض سعراً أعلى مقابل واحدًا من هذه العناوين المكونة من حرفين. لذلك وضعت السجلات سعراً ثم اتبع أمين السجل بعد ذلك سعراً خاصاً بها. ICANN -- نحن لا ننظم الأسعار أو نشرف عليها على الإطلاق حتى أنها ليست -- أنها ليس في نطاق العقد مسألة تحديد السعر. ينص العقد -- أو ينطوي على -- اتفاقية تسجيل بها شرط أنه إذا كانت هناك نية لتغيير السعر في أي وقت، فسوف يكون -- أو سيتأثر سعر التجديد، وسوف يكون هناك فترة إشعار لأمناء السجل بشأن التغييرات في السعر سيتم الاتفاق عليه. ولكن هناك -- ما عدا ذلك، ليس هناك أي متطلبات محددة بشأن ما هو السعر المفروض أو غير المفروض في أي وقت من الأوقات.

إنني أود فقط أن -- أشير إلى شيء ما، يمكن للتسجيلات أن تخصص لأي شيء من سنة إلى عشر سنوات. حتى إذا كنت تشتري واحدة من أسماء النطاقات هذه، فيتعين عليك تسجيله لسنة واحدة أو أي عدد من السنوات لما يصل إلى عشرة سنوات.

ممثل إسبانيا: إنني لا أعرف إذا كان لدينا وقتًا لمناقشة ذلك أم، وإن لم يكن لدينا الوقت فإنني أشجع الناس على التعبير عن آرائهم في القائمة البريدية.

الرئيس شنايدر: أعتقد أننا يمكننا التمديد لبضع دقائق إضافية، حتى تتمكن من طرح بعض الأسئلة أو التعليقات.

ممثل إسبانيا: أنا لا أعرف من كان الأول. أرى إيران والدنمارك، وهولندا. ربما إيران ثم الدنمارك ثم هولندا.

ممثل إيران: أي شخص تفضله، إذا كان الوقت يسمح بالتعبير عن ذلك. الأمر يعود إليك. هل يمكنني المتابعة؟

ممثل إسبانيا: عذرا، كافوس. لم أكن أكثر. هل يمكنك أن تكرر السؤال؟

ممثل إيران: حسناً. دعونا نوجز الأمر. بادئ ذي بدء، شكرًا جزيلاً على جهودكم المضنية، وعرضكم الشامل للغاية الذي يتطلب الكثير من العمل الذي قمتم به. ونحن ممتنون جدًا لكم. وهذا محل تقدير كبير.

لقد قمتم بطرح سؤالاً واحد مهم للغاية داخل العرض التقديمي. هل لدينا مشورة لنقدمها. في رأينا، ينبغي أن نفكر في مشورة عامة لـ ICANN. لا نمضي قدمًا حتى ننتهي تمامًا من هذه الدراسة. وهي من القضايا الحساسة للغاية. ويمكنني أن أذكر مثالاً. كان هناك نمط TLD الذي لم توافق GAC على المفاوضة عليها. لا أريد التطرق إلى ما حدث. إلا أنه تم التطرق إليه. ومن المفترض أنها تستخدم اسم المستوى الثاني للبلد؟ كان TLD للبلد. لذلك ماذا كان الوضع؟ لذلك إننا لم ندرس حتى الآن. توجد العديد من الأسئلة. البيع شيئاً. وإعادة البيع شيئاً. والحساسية شيئاً آخر. هناك الكثير من الأسئلة التي لم يتم الإجابة عليها حتى الآن. وقد أثرت العديد منها. لذلك أعتقد أنه ربما علينا النظر في مدى ملاءمتها لإعطاء مشورة عامة التي من فضلك لا تتفاوض أو تمضي قدمًا في الطلب حتى ننتهي من الدراسة. شكرًا.

الدانمرك.

ممثل إسبانيا:

هولندا.

متحدث غير معروف:

فين ثم أنت يا توماس.

ممثل إسبانيا:

شكرا لك، وشكرًا على عرضك التقديمي الذي كان جيدًا للغاية ومتوغلًا في التفاصيل. من وجهة نظرنا لدينا DK. وقد سمحنا طوال تلك السنوات أن يتم تسجيل البلد والرموز المكونة من حرفين قبل DK، وعلى حد علمي، ليست لدينا مشكلة، لا يوجد إرباك للمستخدم ولا أية مشاكل. ولهذا السبب أيضًا ليست لدينا مشكلة في جعل DK أو الدانمرك في المستوى الثاني.

ممثل الدانمرك:

لذلك تتمثل ملاحظتي في أن لدي -- لدينا صعوبات في التعرف على المشكلة. ونحن نعلم أنه يمكن لبعض البلدان أن تتنبأ بالمشكلة ولكن تجربتنا لا تنطوي على أية مشاكل. وعند النظر في المشورة، يجب أن أعتزف أن هذا مفصلاً للغاية. ورغم أنني أعتقد أنني أصغي بعناية، إلا أنني لا أعرف ما إذا كنت قد فهمت الخطوات التفصيلية تماماً في محاولة تنظيم الأسعار ومحاولة مواجهة تلك الأمور أم لا. إذا كنا ننوي التطرق إلى هذا النوع من التفاصيل، فإنه يجب أن نتشاور مع الآخرين وأصحاب المصلحة الآخرين قبل ذلك والحصول على وجهة نظرهم حتى نتمكن من أن تكون لدينا أرضية جيدة لمناقشة هذا الأمر.

ولذا، سوف نكره هذا النوع من المشورة. وإذا كانت هناك نية لتقديم مشورة، فسوف يكون أيضاً من الأهمية بمكان أن تكون هذه المشورة من بعض البلدان أو العديد من البلدان ولكن ليس جميعها من GAC. شكراً.

شكراً لك، فين.

ممثل إسبانيا:

[تصفيق]

التالي، توماس دي هان من هولندا.

شكراً، جيما. اعتقد أن الأمر كان شاملاً للغاية. أعتقد أنك قد حصرت المشكلة بالفعل وقدمت بعض الخيارات لحلها. والشيء الوحيد هو أننا -- لدينا بعض المخاوف من اقتراحك. بشكل محدد ثلاثة مخاوف، على ما أعتقد. أولاً، طلبنا أيضاً مسألة الالتهاس. لم نر أية مشاكل. كما ذكر ممثل الدنمارك، لدينا بالفعل إرثا من استخدام NL في العديد والعديد من TLDS. ولم نلاحظ أية مشكلة. ثم علينا بالطبع أن نحسب تلك ccTLD في ممثل المستوى الأول للغاية. في المستوى الثاني، قد لا يكون هناك أهمية في السلاسل أخرى مثل السيارات أو الغسيل أو أيا كان. فهو ينطوي على أهمية كبيرة باعتبارها نطاق المستوى الأعلى. لدينا في هولندا الكثير من الأمثلة التي تنطوي فيها نطاقات المستوى

ممثل هولندا:

الثاني، القصيرة منها، على تعايش مثالي معًا. لدينا، على سبيل المثال، DE.NL وهي شركة قهوة، Douwe EGBERTS. فهو رمز بلد لألمانيا تحت رمز بلد لهولندا. لذلك اعني، أن هذا-- أنه من المحتمل أن تكون، من الناحية النظرية الخاصة بك، مربةكة للغاية، ولكنها ليست كذلك حقًا.

ثانيا، علينا -- دعنا نقول -- أن نعطي أهمية جيدة لما يسمى الالنباس، وليس كما -- دعنا نقول بصفة عامة، لتفادي أي رمز للبلد على المستوى الثاني. وأعتقد أن هذا ليس متناسبًا. تتمثل النقطة الثانية في أننا -- في الاقتراح الذي اقترحته أن هناك نوعًا ما من المرحلة: الأول، ccTLDs الحكومية ثم أصحاب العلامات التجارية. مرة أخرى، كما ذكرت أنفًا، لدينا علامات تجارية مكونة من رقمين، DE. ولكن، أعني، أن لدينا BT، HP، Hewlett--Packard؛ VA، Volkswagen. لذلك سؤالي هو -- لماذا يتعين على الحكومات و ccTLDs أن يكون لديها الأولوية عن أصحاب العلامات التجارية. هذا هو القلق الثاني.

وأما القلق الثالث فهو أننا -- بهذه المنهجية، نحن نقدم مفهومًا جديدًا، يتمثل في أن الحكومات ورموز البلدان يجب أن تكون في إطار زمني معين لتسجيل اسم ما. وهذا يعني أنه ينبغي أن يكون -- أنه يُحمل عبء إداري أيضًا على الحكومات التي لا تريد أن تتحمل، دعنا نقول، هذا العبء. وهذا يعني أن عليك التفاعل بصفتك حكومة في فترة زمنية معينة قصيرة للغاية. أنا لا أعرف ما إذا كانت جميع الحكومات على علم به أم لا. ولكن سيكون عبئًا هائلًا -- يمكن أن يكون عبئًا إداريًا كبيرًا.

ثانيا، لا يوجد فيها -- ليست جميع البلدان في العالم. أعني، أنه إذا تم إخطار ممثلي GAC، فلن يتم إخطار البعض الآخر. ولذلك سوف تفقد الفرصة، من حيث الأساس. ولا أعتقد أن هذا سيكون عادلاً.

وأعتقد أنني سأتوقف عند هذا. ولكن كما ذكر ممثل الدنمارك، هناك الكثير من الأشياء التي إذا تطرقت إليها بالتفصيل في المشورة، فإن عليك أن تحضر الكثير من التعقيبات التي لا نستطيع مراجعتها في تلك الأونة. شكرًا.

ممثّل إسبانيا:

شكرًا لك، توماس. التالي لدي ممثّل الهند.

ممثّل الهند:

لذلك شكرًا على هذا العرض التقديمي الوافر بالمعلومات. بإيجاز شديد، بينما نقدر أن استراتيجية التخفيف يمكن أن تكون وسيلة للمضي قدمًا، ولكن ماذا يحدث لو -- أثناء إجراءات التخفيف من التأثير، من الممكن أن نتمكن من إيجاد حل. ولكن ماذا يحدث إذا لم يتم التوصل إلى أي حل؟ كيف يمكن المضي قدمًا إلى الأمام في حالة مواجهة وجهات نظر متضاربة ليست، كما تعلمون، لم تحل وديًا؟ لذلك نحن نرى أن الحكومات يجب أن تكون لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن.

ولتوضيح الأمر، وأود أن أذكر أنه فيما يتعلق بالهند، لدينا -- نطاق المستوى العلوي يتمثل في .IN. ولدينا نطاق .in، الذي يعتبر حرف L والذي يشبه بشكل مخادع لنطاق .IN. ولذلك أثرنا هذه المسألة، وليس في مقدورنا الوصول إلى حل مرض لهذا. لذلك فإننا نرى أن الحكومات يجب أن يكون لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن.

ممثّل إسبانيا:

يمكنني فقط أخذ ما لا يزيد عن تدخلين. ولذلك عليك أن تقرر أيًا منكم. أستراليا، المملكة المتحدة، وأعتقد أنه لن يكون هناك المزيد. شكرًا.

ممثّل أستراليا:

شكرًا. أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نتذكر أن هناك استخدامات أخرى للحروف التي تشكل رموزًا لبلدنا. وكما تعلمون، قد يكون ذلك اختصارات أو علامات تجارية. أعتقد أنه ربما على GAC أن تركز اهتمامها على مبادئ التعايش، وكيف يمكننا -- بدلاً من فرض حظر شامل عليها أو تحصل الحكومات أولاً على الحقوق، كيف يمكننا، كما تعلمون، العمل معًا لاستخدامها. شكرًا.

ممثل إسبانيا:

شكرًا على هذه الإيجاز.

المملكة المتحدة.

ممثل المملكة المتحدة:

شكرًا، جيما. سأكون موجزًا للغاية أيضًا.

لدي الكثير من التعاطف مع المخاوف التي أعرب عنها ممثل الدنمارك وممثل هولندا على وجه الخصوص. وهذه أيضًا تمثل خطوة كبيرة جدًا إلى الأمام للجنة GAC وعلى الحكومات الفردية أن ترى ما إذا كان هذا النظام يفضل ما تم تأسيسه وهلم جرا أم لا.

إنني أيضًا أدرك بعض الشكوك حول فرضية البدء من هنا. أعتقد أن ممثل الدنمارك أصاب الملاحظة في هذا الصدد من حيث التجربة. ولكن لمجرد المتابعة، تتمثل تجربتي في أنني لست على علم بأي تمثيل تقدمه لحكومة المملكة المتحدة بشأن الالتباس وهلم جرا.

ولعل هذا النهج الذي تبنته أستراليا أحد الموارد الكفؤ ويلقي نظرة على ما المشكلات التي نشأت في بعض الإدارات ومعرفة ما إذا كان هناك أي قصور في حل تلك المشكلات في الإطار الحالي لطرق العلاج وعملية القرار. ربما يمضي هذا النهج قدمًا.

شكرًا جزيلاً على عملك، في هذا الصدد. انها -- إنني أقدر كثيرًا هذا العرض التقديمي. شكرًا.

الرئيس شنايدر:

شكرًا جزيلاً، جيما، وجميع الذين ساهموا في ذلك. أولئك الذين لم تتح لهم الفرصة للتعبير عن رأيهم، يمكنهم أيضًا، بالطبع، استخدام رسائل البريد الإلكتروني وقائمة عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بنا. ولدينا جلسة حول بهذا الأمر، كما أوضحت جيما. هناك جلسة أخرى تعالج مشكلة مشابهة، لذلك قد تكون هناك فرصة. تبلغ مدتها 30 دقيقة فقط، ولكن قد تكون فرصة لطرح الأسئلة. شكرًا جزيلاً لكم.

ولدينا بعض نصوص المشورة المقترحة كمسودة التي ستكون علينا الموافقة عليها حتى يوم الخميس. وكذلك لا تترددوا في مناقشة هذا إلكترونياً، والنص المتماسك، في هذه الأثناء. قد يساعدنا ذلك على أن نكون فاعلين بقدر ما نستطيع للتعامل مع هذه المسألة بحلول يوم الخميس.

[نهاية النص المدون]